مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد الثامن / الجزء(2) – ديسمبر 2017

.OEB Univ. Publish. Co

دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق استدامة الشركة– دراسة تحليلية–.

The Role of E-Governance in Achieving The Sustainability of the Company -An analytical study-

د.أبو بكر بوسالم، المركز الجامعي ميلة / د. محمد بن ذهيبة، جامعة خميس مليانة

د. صلاح الدين قدري، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/08/11)، تاريخ القبول: (2017/12/17)

ملخص :

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التطورات الهائلة الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتطبيقاتها واستخداماتها داخل الشركة، من خلال تبني برامج وتطبيقات الحوكمة الالكترونية، التي تهدف إلى تحسين أداء نشاط الشركة وتحقيق الاستدامة، وتسابق الشركات من مختلف أنحاء العالم للاستفادة من تطبيقات الحوكمة الإلكترونية في تيسير سبل التعاملات الإدارية وتبسيط إجراءات انجاز المعاملات ما بين أصحاب المصالح، حيث تتناول هذه الورقة البحثية مبادئ الحوكمة الالكترونية وأهميتها وآليات تطبيقها للشركات، وإبراز أهمية تطبيق مفهوم الحوكمة الإلكترونية للشركات العاملة في البيئة الاقتصادية بما يحقق الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الحوكمة الإلكترونية، حوكمة الشركات.

Abstract:

We try through this research paper highlighting the dramatic developments in information and communication technologies, and their applications and uses inside the company, through the adoption of programs and applications of e-governance, which aims to improve the performance of the company's activity and sustainability, raced to companies from various parts of the world to take advantage of the applications of e-governance to facilitate the administrative transactions to simplify the procedures for the completion of transactions between stakeholders, where this paper deals with research and the principles of governance and relevance of electronic commerce and the mechanisms of its application of companies, and to highlight the importance of the application of the concept of Electronic Governance for companies operating in the economic environment including achieve sustainability.

Keywords: governance, e-governance, corporate governance**.**

1 – مقدمة:

الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات، إذ أوجد ذاته وفرض نفسه وأضحى ذو أهمية كبيرة وضرورية ومرشدا محكما للمؤسسات، فهي تعد أسلوب وطريقة للحكم والقيادة يمكن أن يعبر عنه بمصطلح واحد وهو الانضباط، الذي يكون في جميع الأعمال سواء أداء أو سلوك أو إدارة أو رقابة ومتابعة الأعمال وغيرها من الأنظمة التي تواجه سير الأعمال بصفة عامة. إذن فهي أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تقوم بتسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة، فالحوكمة ترتكز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار.

ومن جانب آخر الثروة الالكترونية في مجال الحوكمة بما تحتويها من تجارة الكترونية، إدارة الكترونية، حكومة الكترونية وتعليم الكتروني تندرج كلها تحت خدمات الكترونية هي نتاج مجهودات بشرية ساعية للرقي والتقدم والتحديث في مواكبة التطورات العلمية لتسهيل الحياة اليومية للبشرية.

لذا أصبح لزاما على المؤسسات الإدارية أن تستفيد من هاته التكنولوجيات الحديثة ضمن إطار واضح هو تحسين الخدمات، فهي مطالبة دوما بتطوير أداءها وأداء العاملين وزيادة خبراتهم وتنمية مهاراتهم من خلال الاستفادة من مزايا الحوكمة الالكترونية.

1-1- اشكالية البحث: تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في تحقيق الاستدامة في النشاط الاقتصادي للشركات؟

1-2- أهمية البحث: تشكل الحوكمة الالكترونية متغيرا هاما حيث أنها تعمل على الحد من الفساد الإداري وكذلك تعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وانجاز معاملاتهم عن طريق الشبكات الالكترونية لذا أصبح على المؤسسات خلق الأنظمة المناسبة التي يكون فيها الموظف العمومي نزيه ومندمج من خلال تحسين أدائه.

1-3- هدف البحث: يهدف البحث إلى بناء إطار شامل عن الحوكمة الالكترونية وكيفية توظيفها بأدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات وتقديم عرض تعريفي نظري يبين مصطلح الحوكمة الالكترونية، كما تهدف إلى تطبيقاتها ضمن حوكمة الشركات ورفع الرقي والاهتمام به وإبراز المعوقات التي تواجه الحوكمة الالكترونية.

2- عرض ومناقشة النتائج:

2-1- ماهية حوكمة الشركات: نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات، حيث قام كل من Jeanson & Meckeling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، كما قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم لجنة تريدواي والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات ما يرتبط بها من منع حدوث الغش التلاعب في إعداد القوائم المالية.

2-1-1- تعريف حوكمة الشركات: تعددت تعاريف حوكمة الشركات بتعدد كتابها اختلاف وجهات نظرهم، وذلك لتداخل هذا المفهوم في العديد من الأمور التنظيمية الاقتصادية والمالية الاجتماعية للشركات، كذا ارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف وهي المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

فعرفها البنك الدولي على أنها ممارسة للسلطة السياسية، رقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية إقتصادية واجتماعية (Santios, 2001, p 5).

كما عرفتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بأنها تعتبر حوكمة الشركات بأنها نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، والحوكمة تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والعمل على مراقبة الأداء (بن درويش، 2007، ص31).

بينما حوكمة الشركات من وجهة نظر الإدارة فيمكن تعريفها على أنها (علام، 2009، ص05):

-هي واجبات و مسؤوليات مجالس إدارة الشركات في إدارة الشركات، وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم ومجموعات أصحاب المصالح؛

-هي مجموعة الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين، عندما يكون هناك انفصال بين الملكية والإدارة؛

-حوكمة الشركات تُعنى بوضع التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة وتنظيمها بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم.

من خلال ما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي من شأنها إدارة ورقابة الشركات من الناحية المالية وغير المالية من أجل الحفاظ على حقوق ومصالح المساهمين وكذا التخفيف من تعارض المصالح القائم بين الملاك والمسيرين للشركة.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي (حماد، 2008، ص23):

-**الإنضباط:** ويقصد به إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛

-**الشفافية:** ويقصد بها تقديم وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة؛

-**الاستقلالية:** أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛

-**المساءلة:** وتعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

-**المسؤولية:** وتعني المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام جميع الأطراف التي لها مصلحة بالشركة؛

-**العدالة:** وتعني وجوب احترام حقوق جميع الأطراف سواء كانوا مساهمين، مسيرين أو أصحاب مصلحة في الشركة؛

-**المسؤولية الإجتماعية:** وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد يهتم بمصلحة المجتمع ويساهم في تطويره.

2-1-2- أهمية حوكمة الشركات: يمكن توضيح أهمية حوكمة الشركات فيما يلي (بن عيشى، وعمري، 2010، ص05):

-التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يحسن من أداء السهم، وتعظيم الربحية، ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم ويؤدي إلى زيادة قدرة المنظمات على المنافسة في الأجل الطويل نظرا لما تتمتع به هذه الشركات من الشفافية في معاملاتها وإجراءاتها المحاسبية، والمراجعة المالية في جميع عمليات الشركة بما يدعم ثقة المستثمرين؛

-تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي؛

-تطبيق قواعد الحوكمة يعطي الشركات قدر أكبر في الحصول على التمويل اللازم، ومعاملة مرضية للفئات المختلفة من أصحاب المصالح؛

-توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم؛

-يعتبر التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لحل مشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها؛

-قدر من الكفاءة وتحقيق التنمية والاستقرار الإقتصادي وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية مالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات؛

-لحوكمة الشركات أهمية كبيرة فهي تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والقانونية والرفاهية الإجتماعية للإقتصاديات والمجتمعات، حيث يهتم القانونيين بآليات الحوكمة لأنها تعمل على الوفاء بحقوق الأطراف المتعددة والتي تضم حملة الأسهم، مجلس الإدارة، المديرين، العاملين، المقرضين والبنوك.

2-1-3- أهداف حوكمة الشركات: يرتكز هدف حوكمة الشركات على ثلاث محاور رئيسية وتتمثل في (Oman, and Fries, and Buiter, 2003, P 6) (صديقي، ودريس، 2010، ص 14):

-تسهيل وتنشيط أداء الأعمال التجارية من خلال إنشاء وصيانة نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية للشركة، والعائد على الموجودات والأرباح الإنتاجية على المدى الطويل؛

-تقييد إساءة استخدام السلطة من قبل المسيرين على موارد الشركة، حيث أن هذه التجاوزات تأخذ شكل إساءة استخدام أصول الشركة، نتيجة ميل المسيرين لخدمة أنفسهم؛

-توفير الوسائل اللازمة لمراقبة سلوك المسيرين لضمان مساءلة للشركات وحماية أفضل لمصالح المستثمرين من استغلال السلطة من طرف المديرين التنفيذيين بالشركات؛

-تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية أمام المنافسة الأجنبية وزيادة قيمتها، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيات حديثة لزيادة درجة جودة المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية؛

-فرض الرقابة وتدعيم المساءلة المحاسبية للوحدات الإقتصادية، وهذا يدعم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط الفساد؛

-تعظيم أرباح الوحدة الإقتصادية، والحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة؛

-زيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى جذب الإستثمارات الأجنبية والحد من هروب رؤوس الأموال؛

-تعميق ثقافة الإلتزام بالقوانين والمبادئ ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

2-1-4- مبادئ حوكمة الشركات: تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي (سليمان، 2006، ص 44):

-**ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة:** فيجب على إطار حوكمة الشركات بأن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق الأسواق المالية، وأن يتماشى مع أحكام القانون ويوزع المسؤوليات بين الجهات المسؤولية بشكل واضح، ومنح السلطة والموارد للسلطات الإشرافية والتنظيمية لتأدية مهامهم بكل مهنية وموضوعية؛

-**حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:** وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم، وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات كانتخاب مجلس الإدارة، وحق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغيرات الجوهرية، وتوضيح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية؛

-**المعاملة العادلة للمساهمين:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك أقلية المساهمين والمساهمين الأجانب كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أي انتهاك لحقوقهم، ومحاسبة المتسببين في ذلك؛

-**دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن يأخذ إطار حوكمة الشركات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو اتفاقية وتشجيع التعاون النشط والفاعل بين الشركات المساهمة وأصحاب المصالح، وذلك لتحديد الثروة وتنميتها والمحافظة علي ديمومة المشاريع، هذا مع احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون، كما يجب أن يكون لدى أصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم، كما لأصحاب المصالح الحرية في الحصول على معلومات ملائمة في أي وقت.

-**الإفصاح والشفافية:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب للأمور الهامة والجوهرية للشركات، بما في ذلك الوضع المالي والإداري وحقوق الملكية، هذا مع مراعاة أن يكون الإفصاح شاملا وأن لا يقتصر على المعلومات الهامة فقط بل يشمل معلومات أخرى كالنتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة، والملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويت، كما ينبغي أن تعد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية، وكذلك القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وهذا لتقديم ضمانات خارجية وموضوعية للمجلس والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما الوضع المالي الحقيقي للشركة وأدائها كما يجب توفير قنوات توزيع المعلومات التي تمكن مستخدمي المعلومات الحصول عليها في الوقت المناسب.

-**مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم أمام الشركة والمساهمين، وهذا من خلال أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة وعلى أساس توفير كامل للمعلومات بعناية والعمل على تحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين وكذلك إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة العمل على تحقيق معاملة عادلة اتجاه كافة المساهمين.

2-2- الاطار المفاهيمي للحوكمة الالكترونية:

2-2-1- مفهوم الحوكمة الالكترونية: يمكن تعريفها على أنها نظام إلكتروني يعمل علي تسهيل وتحسين الشفافية، توفير معلومات سريعة ونشرها الكترونيا وتحسين الكفاءة الإدارية والخدمات العامة في جميع أنشطة الشركة (Kishori, and Sharma, 2012). كما يمكن تعريفها على أنها حصول المساهمين ومختلف أصحاب المصالح على حقوقهم وممارسة واجباتهم بوسائل إلكترونية، أي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وذلك من أجل إضفاء مزيد من الفعالية، والسرعة، والشفافية على أداء أنشطة الإدارة الحكومية، ونشر المعلومات للعموم وللمؤسسات الأخرى. وهذا التعريف يجمع ما بين استخدام الوسائل الإلكترونية في ممارسة السلطة لإدارة شؤون الشركة، والتعبير عن مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، مما يؤدي إلى المزيد من الشفافية والكفاءة. أما الخبراء والفاعلون في هذا المجال، فمعظمهم يرون أنها تهدف إلى تمكين أصحاب المصالح من المشاركة في عملية الحوكمة وصنع القرار. وبصرف النظر عن تعدد التعاريف، يجمع الخبراء على

أن مفهوم الحوكمة الإلكترونية أوسع، إذ أن الحوكمة الإلكترونية قادرة على إحداث تغيير في العلاقة بين أصحاب المصالح والشركات وفيما بينهم.

ونتيجة لذلك، أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسية لتمكين أصحاب المصالح من المشاركة فعليا في عملية إدارية وسياسية شاملة في الشركات التي ينتمون إليها، مما يساهم في تعزيز الشرعية التي تقوم عليها هذه الشركات، إلا أن هذا الأمر يتطلب تغييرا جوهريا في الطريقة التي تعمل بها الشركات داخليا لإدارة الشؤون العامة، وفي تعاطيها وتفاعلها مع أصحاب المصالح، لاسيما في وظيفتها الأساسية وهي تعزيز الشفافية والمصداقية كشرط لتحقيق التنمية المستدامة للشركة.

ومفهوم الحوكمة الإلكترونية يتجاوز نشر المعلومات من الشركة إلى جميع أصحاب المصالح، ويتضمن إشراك هذه الفئات في عملية صنع القرار. وفي هذا السياق، لا يقتصر تطبيق الحوكمة الإلكترونية على تعزيز نشر المعلومات، بل يشمل أيضا الاستفادة من التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيما على شبكة الإنترنت، وتوفير الفرص لتطوير العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح وتحسينها. فاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في إشراك أصحاب المصالح في عملية تسيير الشركة، من خلال توفير منصة عملية للنقاش والمشاركة والتعبير عن الآراء، وذلك بطريقة سهلة وشفافة.

ومنه تكون الحوكمة الالكترونية هي استخدام التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الدور الرقابي على عمل الإدارة، وتحسين أدائها، والمساهمة في بناء الشفافية بينها وبين العملاء، واستغلالها في تطوير النشاط الإنتاجي للشركة والارتقاء بوضعيتها المالية، والمحافظة على مصالح مختلف الأطراف المتعاملة معها سواء تلك المشاركة في خلق القيمة أو تلك المستفيدة منها.

2-2-2- فوائد الحوكمة الالكترونية: فالاعتماد على الحوكمة الالكترونية من شأنها أن تساعد على توسيع مجالات الشركات وأصحاب المصالح من المشاركة في الاقتصاد القائم على المعرفة، من أجل زيادة الشفافية والفعالية في إدارة الدولة من خلال خدمات إلكترونية متكاملة ومستمرة ومن فوائد الحوكمة الالكترونية ما يلي (أحمية، 2014، ص 09):

- التحول من حكومة أو مؤسسة مغلقة إلى مؤسسة منفتحة ذات أداء عالي؛
- زيادة التواصل بين المجتمع والمؤسسة؛
- القدرة على توفير المعلومات بمصداقية أكثر؛

-استخدام موارد المؤسسة بفاعلية أكبر؛

-تخفيض إنفاق المؤسسة وترشيده بكفاءة؛

-توفير الخدمات آليا كسبا للوقت والجهد وحسن سير العمل ونش ا ر للشفافية ومكافحة الفساد؛

-اشتراك المواطن أو العميل في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

2-2-3- مزايا الحوكمة الالكترونية: يمكن إيجاز أهم مزايا الحوكمة الإلكتروني فيما يلي (أونيس، 2014، ص07):

-إيجاد نماذج جديدة لحل المشكلات التي تواجهها الشركة عبر برمجة لقاءات مع أصحاب المصالح من خلال شبكة الانترنت؛

-استخدام البريد الإلكتروني لإيجاد قنوات اتصال بين الشركة وأصحاب المصالح ومنظمات المجتمع المدني، وكافة الأطراف المشاركة في صنع القرار؛

-تنتقل مسؤولية تطوير الشركات إلى أصحاب المصالح باعتبارهم مشاركين في تقييم أداء الشركة على شبكة الانترنت؛

-الشفافية بإتاحة المعلومات التفصيلية ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء أصحاب المصالح الحق في مساءلة مجلس الإدارة.

2-2-4- الأهداف الاستراتيجية للحوكمة الالكترونية: تهدف الحوكمة الإلكترونية إلى ما يلي (أحمية، 2014، ص 10):

-تعزيز التفاعل بين الشركة وأصحاب المصالح من خلال المشاركة في الشؤون العامة، وتعزيز الاندماج داخل الشركة؛

-نشر ودعم خدمات الحوكمة الالكترونية الجديدة داخل الشركة، حتى يتسنى لجميع أصحاب المصالح الوصول إليها لتعزيز تكافؤ الفرص؛

-زيادة قدرات واستجابة الشركة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات الاتصالات لتحقيق الشفافية والمساءلة؛

-المساهمة في تحقيق بنية مواتية لنمو اقتصادي سليم للشركة.

2-2-5- مؤشر قياس الحوكمة الالكترونية: فهناك أربع مؤشرات أساسية تستخدم لقياس مستوى الحوكمة الإلكترونية كما يلي (أحمية، 2014، ص11):

-الخصوصية والأمان: يفحص هذا البند مدى خصوصية وأمان الموقع من خلال أسئلة عن أهم العناصر الأساسية في موضوع سياسات الخصوصية والأمان؛

-قابلية الاستخدام: يتمحور هذا البند حول الوظائف الأساسية العامة للمواقع مثل سهولة التنقل بين الصفحات وسهولة الاستخدام، وأيضا يتطرق هذا البند لشكل الموقع من حيث التجانس والوضوح؛

-المحتوى: يهتم هذا البند بمضمون الموقع من المعلومات ومدى انتسابها للمؤسسة، أيضا يهتم بطرق عرض المعلومات وكيفية الوصول إليها؛

-المشاركة: يقيس هذا البند مدى استطاعة أصحاب المصالح من التفاعل معه من خلال التواصل مع الشركة وإبداء الرأي في الأمور المتعلقة بالمؤسسة، وأيضا يتحقق من إمكانية وجود استبيانات وأسئلة استطلاع مقدمة على الموقع ونتائج تصويت الزائرين للموقع.

2-2-6- دور الحوكمة الالكترونية في استدامة نشاط الشركة: للحوكمة الالكترونية دور هام في استدامة النشاط الاقتصادي للشركات وهذا كما يلي:

-**الحوكمة الالكترونية ترفع من كفاءة الخدمات الإدارية:** من خلال تحسين التنظيم الداخلي للخدمات تسمح بآلية الشغل البسيط والمكرر مما يسمح بتفريغ الوقت لأشغال أخرى أكثر أهمية للموظف وخلق القيمة المضافة، تسمح كذلك بتأمين المتابعة أفضل ومعرفة متزايدة بالتسيير الداخلي، تقليص التكاليف ومدة تحويل المعلومة بين أصحاب المصالح والشركة، وبالتالي يمكن أن تجعل هناك علاقات كبيرة بين مختلف الإدارات في خدمة أصحاب المصالح وتجمع الكفاءات داخل الأقطاب التي تحديدها أصبح ملزما جغرافيا (publication PM, 2009, p13) ؛

-**الحوكمة الالكترونية تحسن نوعية وبساطة الخدمات الإدارية:** بروز الشركات الإعلامية والثروة التكنولوجية زادت في قدرات المنظمات لمعالجة وتبادل المعلومات، فهم قدموا للإدارات الأدوات التقنية اللازمة لتشكيل منظمة قادرة لتقييم خدمات مرنة شخصية وذات نوعية، تعمل بالتشبيك مع الشركاء الداخليين والخارجيين، هذا النوع من التقدم يشكل تغيير في النموذج في تسليم الخدمة العامة، والحوكمة الالكترونية تسمح كذلك بالذهاب إلى ما وراء البوابات لكي تتصل إلى تصليح النظام بتشكيل تعاملية وبتعاون أكثر نجاعة بين مختلف الوكالات الإدارية، وهذا كله من أجل تقديم خدمات أفضل لأصحاب المصالح (Mbengue, 2009, 16)؛

-**الحوكمة الالكترونية تسهل الوصول إلى الأهداف السياسية والاقتصادية:** فالحوكمة الإلكترونية تستطيع أن تساعد الشركات بتحقيق النمو في الاقتصاد، بتخفيض بعض المناصب المكلفة كالاتصالات، المصروفات الإدارية، والموظفين، وهي تساهم في نفس الاتجاه للحصول على إنتاجية أفضل وتحسين نوعية العمل.

3- الخاتمة: من خلال تناولنا لموضوع الحوكمة الالكترونية حاولنا إلى إبراز أهم العناصر التي يمكن أن تعطي نظرة واضحة عن الحوكمة الالكترونية حيث دخل مفهوم الحوكمة في مجال الأعمال على نطاق واسع خاصة بعد الفضائح التي طالت كبريات الشركات العالمية والتي أدت إلى خسائر مالية جسيمة، وظهرت الحاجة إلى تشكيل أطر إجرائية لتمكين المدراء من اتخاذ القرارات بطريقة صائبة بحيث تصب نتائج قراراتهم مباشرة في خدمة مهمة المؤسسة وإستراتيجيتها.

وغالياً ما يشمل إطار الحوكمة مجموعة العلاقات التنظيمية في المؤسسة وقوانين التدقيق والمحاسبة بالإضافة إلى ضرورة توفير منظومة متكاملة من معايير قياس الأداء. وتسعى المؤسسات من خلال حوكمة عملياتها الداخلية والخارجية إلى توفير التجانس بين مختلف وحداتها الإدارية بحيث تكون أعمال تلك الوحدات مكملة لبعضها البعض، وعلى سبيل المثال تعتني حوكمة تكنولوجيا المعلومات بتشكيل إستراتيجية معلوماتية للمؤسسة تتطابق أهدافها مع الإستراتيجية العامة لتلك المؤسسة وتوفير الإجراءات الخاصة والقوانين والسياسات الكفيلة بأن لا تخرج فرق العمل التقنية عن تلك الإستراتيجية، كما تعتني حوكمة المعلوماتية بتهيئة وتنظيم العلاقات بين منتج الخدمات التكنولوجية ومستهلكيها الداخليين والخارجيين. وبينما تركز إدارة المعلوماتية على الإعمال والإجراءات الداخلية للمؤسسة من قبيل تجهيز الأنظمة وتركيبها وتشغيلها، تعنى حوكمة المعلوماتية أكثر بتحقيق التجانس بين الأنظمة المعلوماتية المطلوبة وأهداف المؤسسة التجارية.

ومما بين أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

-أضحت الحوكمة الإلكترونية الوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية للشركات؛

-ظهرت الحوكمة الإلكترونية نتيجة للاهتمام العالمي بالاقتصاد الرقمي الموجه لتحقيق التنمية المستدامة في نشاط الشركات؛

-تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسهيل وتحسين الشفافية وتوفير المعلومات بسرعة ونشرها الكترونيا؛

-تتصف الحوكمة الإلكترونية بطموحها في تحقيق أهداف بعيدة المدى بما يحقق الاستدامة في النشاط الاقتصادي للشركة.

وهذه الدراسة تتقترح ما يلي:

-توعية أصحاب المصالح بأن استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل الكترونيا يعود بايجاب عليهم؛

-توفير العتاد الإلكتروني المناسب للاستجابة السريعة لردود أفعال أصحاب المصالح؛

-الاعتماد على الشبكات للتواصل بين الشركة وأصحاب المصالح؛

-تأمين المعلومات المتداولة إلكترونيا ما بين الشركة وأصحاب العمل.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- أحمية، فاتح. (29- 30 أكتوبر، 2014).الحكومة الإلكترونية إطارها المفاهيمي والتنظيمي. الملتقى الدولي: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية.

أونيس، عبد المجيد.الحكومة الإلكترونية رؤيا شاملة، الملتقى الدولي: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية.

بن درويش، عدنان حيدر.(2007).حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة. مصر: إتحاد المصارف العربية.

بن عيشى، عمار، وعمري، سامي.(7-8 ديسمبر، 2010). تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية. جامعة أم البواقي: ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق.

حماد، طارق عبد العال.(2008).حوكمة شركات قطاع عام وخاص ومصارف: المفاهيم، المبادئ، التجارب والمتطلبات.مصر: الدار الجامعية.

علام، بهاء الدين سمير.(2009).أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الإداري المالي للشركات المصرية. مصر: مركز المديرين المصري.

سليمان، محمد مصطفى.(2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (الطبعة الأولى). الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

صديقي، مسعود، ودريس، خالد.(7-8 ديسمبر، 2010). دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرر الإستثمار. جامعة أم البواقي: ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

- E-Gouvernance, les relation état- citoiyens a l'heure du numérique panorama, Enjeux et perpectives en afrique , publication PM, avril 2009,p13.

- Kishori, Lal Bansal, and Sharma, Sanjay Kumar. (2012). Impact of Cloud Computing in Implementing Cost Effective Egovernance Operations, GIAN JYOTI EJOURNAL, Volume 1, N 2.

- Mbengue, Moustapha. (2009). Enjeux et pratiques de la gouvernance électronique en afrique de l'ouest. université cheikh anta Diop de Dakar: école de bibliothécaires.

- Oman, Charles, and Fries, Steven, and Buiter, Willem. (2003). La gouvernance D'entreprise dans les pays en développement, en transirons et les économies émergentes, Centre de développement de L'OCDE, Cahier de politique économique, N°23.

- Santios, Carlos. (2001). Good Governance and Aid Effectiveness, the world bank and conditionality, the Georgetown public policy review, volume 7, N 1.